مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

تأثير الطاقة على مكانة الجزائر الدولية: الفرص والتحديات

The impact of energy on Algeria's international standing: Opportunities and challenges

يوسف شويحة *

عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، y. chouiha@lagh-univ.dz

تاريخ ارسال المقال:2023/06/15	تاريخ القبول:2023/08/01	تاريخ النشر: 2023/09/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

في ظل تحولات دولية بدأت بالأزمة الأوكرانية، وفي ظل ما تحوزه الجزائر من إمكانات في مجال الطاقة فإن دور الجزائر بات واضحا في المساهمة في تحقيق الأمن الطاقوي الدولي، غير أن سعي الجزائر إلى بناء مكانة دولية جديدة من خلال الاستثمار في ملف الطاقة تواجهه جملة من الضغوط تتمثل بالأساس في حالة الاستقطاب الدولي والتي تؤثر على قدرة الجزائر على توسيع شراكاتها الاقتصادية والأمنية بما يتوافق ومصلحتها القومية، بالإضافة للتحول الحاصل في سوق الطاقة من الطاقات التقليدية إلى المتجددة وما يشكله من ضغط على الجزائر من أجل التكيف مع هذه التحولات، تحاول هذه الدراسة الوقوف على أهم المداخل التي يمكن من خلالها فهم التأثير الواقعي والمحتمل لملف الطاقة على مكانة الجزائر الدولية.

الكلمات المفتاحية: المكانة الدولية، إمدادات الطاقة، بنية النظام الدولي، الجزائر

Abstract :

In light of the recent international transformations starting from the Ukrainian crisis, and viewing the energy potential that Algeria possesses, Algeria's role has become more than ever primordial in contributing to the achievement of international energy security. The state of international polarization affects Algeria's ability to expand its economic and security partnerships in accordance to serve its national interest. Besides, the shifts taking place in the energy market from traditional to renewable energies poses concrete pressures on Algeria pushing it to adapt to these challenges. This study attempts to state on the most important entry points through which Algeria can realistically and potentially position itself in the energy issue.

Keywords: : international standing- energy supply- structure of the international system- Algeria.

مقدمة:

إن الحديث عن المكانة الدولية لأي دولة يجب أن يناقش عناصر القوة التي تمتلكها تلك الدولة، هذا ما يؤيده الافتراض التقليدي الذي ميز الدراسات التقليدية للمكانة والتي تركز على المحددات والقدرات المادية بوصفها السمات الرئيسية لها [1]، ووفق هذا فإنه يمكن قياس المكانة بعقلانية ويتحدد الأمر أكثر عندما يتم الاعتراف بطبيعة العلاقة بين الإمكانات المادية وغير المادية للدولة والتي من خلالها يمكن قياس مدى اندماجها في النظام الدولي ومدى مساهمتها في بناء أمن باقي الدول، قد يكون هذا الأمن عسكريا أو غذائيا أو طاقويا، غير أن هذا السعي للاندماج في النظام الدولي هو نابع من رغبة الدول في تعزيز مكانتها الدولية لتعزيز سلطتها ونفوذها[2].

غير أن بنية النظام الدولي يمكن اعتبارها متغيرا مستقلا بحيث تساهم طبيعة وشكل هذه البنية الدولية على تفعيل أو تعطيل مكانة الدولة، ويتضح هذا الدور التي تلعبه بنية النظام الدولي لاسيما في حالة الأزمات الدولية والتي قد تؤدي الى حدوث إختلالات تؤثر على تحقيق الاكتفاء اللازم لبعض المنتجات التي يبنى عليها نوع من أنواع الأمن، ومع التحولات الدولية التي يشهدها العالم بسبب الأزمة الأوكرانية التي بدأت مطلع العام ألفين واثنين وعشرين واختلال الكثير من سلاسل الإمداد كسلاسل الغذاء العالمي كالقمح والزيوت النباتية و غيرها من المنتجات، بالإضافة لتراجع إمدادات الطاقة والتي في معظمها تأتي من روسيا نحو الدول الأوربية فبسبب سياسة العقوبات الغربية المفروضة على روسيا فيما يتعلق بالطاقة والقطاع المالي والاستثماري الروسي فإن السوق الأوربية أصبحت تعاني من نقص في الإمدادات الطاقوية الرخيصة والتي كانت توفرها روسيا للدول الأوربية بسبب القرب الجغرافي وشبكة الأنابيب مما انعكس على معدل الأسعار المنخفضة مقارنة بمصادر أخرى، مع هذا التطورات أصبحت الجزائر تتشكل كبديل مناسب لتعويض الإمدادات الروسية نحو أوروبا، بما تتوفر عليه من إمكانات طاقوية وقرب جغرافي يؤهلها في المساهمة في بناء الأمن الطاقوي الأوربي، أصبحت مكانة الجزائر أكثر وضوحا[3] مقارنة بالحالة التي سبقت الأزمة الأوكرانية وتجسد ذلك في الانفتاح أكثر على السوق الايطالية بزيادة حصة إيطاليا من الغاز الجزائري بالإضافة للسوق الاسبانية والبرتغالية، هذا ما انعكس على طبيعة الخطاب الأوربي وحتى الأمريكي بمزيد من المرونة اتجاه الجزائر والنظر إليها كشريك موثوق ليس على صعيد الطاقة فحسب بل يتعداه الى جوانب أخرى سياسية وأمنية خاصة.

الإشكالية:

في ظل الديناميكية التي يشهدها النظام الدولي في شكل محاولات تعديلية لهذا النظام من قبل قوى صاعدة خاصة روسيا والصين والتي ترفض انفراد الدول الغربية بمزايا هذا النظام من جهة، وفي شكل محاولات لترسيخ نموذج الهيمنة من قبل الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية فإن مكانة الكثير من الدول بدأت في إعادة التموضع على سلم القوة العالمية ومن بين هذه الدول وجدت الجزائر نفسها أمام الكثير من الفرص والتحديات التي قد تؤثر على مكانتها الدولية.

تحاول هذه الدراسة فهم التأثير الواقعي والمحتمل لأحد مخرجات هذه الديناميكية الدولية على مجال الأمن الطاقوي العالمي وكيف تؤثر الجزائر فيه بما تحوزه من إمكانات طاقوية وانعكاسات ذلك على مكانة الجزائر الدولية؟

فرضية الدراسة:

- تؤثر المحاولات التعديلية للنظام الدولي على إعادة تشكيل وترتيب مكانة الدول داخله.
- تستفيد الدول من التحولات الدولية بقدر إدراكها لقوتها وبما تحوزه من عناصر القوة.

المبحث الأول: التحولات الدولية الجديدة من الأمن الدولي إلى إمدادات الطاقة الدولية.

ترتبط التحولات الدولية الجديدة بحدث كبير لازال تأثيره على الأمن الدولي متواصل ويتعلق الأمر بالأزمة الأوكرانية والتي بدأت عندما أطلقت روسيا الاتحادية ما أسمته عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا، حيث كانت الدوافع الروسية حسب الخطاب السياسي تتمثل بالأساس في منع وصول القوميين والنازيين الأوكرانيين الى السلطة ومن ثم السير بأوكرانيا نحو المنظومة الغربية ممثلة في الانضمام لحلف شمال الأطلسي عسكريا والاتحاد الأوربي سياسيا واقتصاديا، هذا ما فسرته روسيا الاتحادية على أنه تهديدا مباشرا لأمنها القومي حيث يسمح للولايات المتحدة الأمريكية الاقتراب أكثر من الحدود الغربية لروسيا، وعموما يمكن استنتاج أهداف روسيا بالحفاظ على الأمن القومي الروسي وان عهد القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية لم يكن عادلا مع روسيا وان بداية تآكل هذه الهيمنة وعودة الهيبة التاريخية لروسيا فد بدأ، بالإضافة لتحييد أوكرانيا عسكريا بما يضمن عدم تشكيلها أي تهديد محتمل اتجاه روسيا [4].

كانت البداية باجتياح قوات الروسية الأراضي الأوكرانية وبمجرد بداية الازمة أعلنت الدول الغربية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوربيين بالإضافة لليابان واستراليا رفضها التام للسلوك الروسي حيث سارعت إلى تقديم المساعدات العسكرية لدعم الجيش الأوكراني من اجل مواجهة القوات الروسية، لقد أدى تطور الأزمة بالكتلة الغربية إلى إعلان حزمة عقوبات إقتصادية وسياسية على روسيا مست مختلف القطاعات كما سحبت معظم الدول الغربية استثماراتها من روسيا بالإضافة لتجميد الأصول العينية و المالية الروسية في الخارج.

أدت الأزمة إلى انعكاسات مباشرة على الأمن الدولي حيث عاد الخطاب السياسي والإيديولوجي المثقل بالتهديد باستخدام السلاح النووي، كما دخل العالم مرحلة معقدة من الاستقطاب الدولي بين حلفاء روسيا وحلفاء الغرب أعاد للأذهان أجواء الحرب الباردة والحرب بالوكالة، حيث تحولت أوكرانيا إلى ساحة حرب بين الغرب وحلف شمال الأطلسي من جهة وبين روسيا الاتحادية من جهة أخرى، غير أن انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الدولي كانت أكثر عمقا عندما تعطلت سلاسل إمداد الغذاء العالمي فكل من روسيا وأوكرانيا تحتلان الصدارة في إنتاج وتصدير منتجات غذائية مثل القمح والزيوت النباتية والأسمدة الزراعية، كما أن العقوبات الغربية على روسيا والتي لحقت بقطاع الطاقة الروسي من أجل منع تمويل خزينة الحرب أدت إلى شل إمدادات الطاقة من النفط والغاز الروسيين نحو الأسواق الأوربية خاصة مما أثر على تكاليف الإنتاج داخل الاتحاد الأوربي رغم محاولات تعويض إمدادات الطاقة الروسية بنظيرتها الأمريكية أو الشرق أوسطية غير الرخيصة هذا ما زاد في معدلات التضخم لأعلى مستوى له.

لقد أثرت المخرجات الاقتصادية والأمنية للأزمة الأوكرانية بالإضافة للآثار التي تركتها أزمة كورونا على الاقتصاد الدولي ككل بسبب تقطع سلاسل الإمداد لكثير من السلع الحيوية كالغذاء والطاقة وأشباه الموصلات والرقائق الالكترونية وغيرها من المنتجات ذات الاستخدام الواسع لدى جميع دول العالم، وكانت مخرجات هذه الأزمة واضحة على الدول الأوربية بالدرجة الأولى حيث أدت الى زيادة تباطؤ في النمو الاقتصادي وانخفضت توقعات نمو الناتج

المحلي الأوربي الى 3.5 بالمائة مقارنة ب 4.1 بالمائة قبل الأزمة، كما زادت من سلبية التجارة فروسيا خامس أكبر شريك للاتحاد الأوربي، بالإضافة لتهديد الاستثمارات الأوربية حيث باتت الأصول الأوربية في روسيا عرضة لخطر المصادرة كما أثرت الأزمة سلبا على قطاع السياحة الأوربية هذا وامتد الأثر السلبي للازمة لقطاع البنوك والخدامات المالية وقطاع الطيران وارتفاع معدلات التضخم داخل دول الاتحاد، بالإضافة للأعباء الناجمة عن استضافة المهاجرين وانخفاض النشاط التصنيعي ناهيك عن زيادة حجم تهديدات الأمن الغذائي والطاقوي للدول الأوربية[5].

كما امتدت أثارها إلى الكثير من الدول العربية والإفريقية حيث لم تستطع هذه الدول تأمين وارداتها الغذائية من الحبوب بسبب تعثر عملية تصديرها عبر الموانئ الأوكرانية في البحر الأسود مما ساهم في التكلفة النهائية للغذاء داخل تلك الدول ورغم إبرام اتفاق بين أطراف الأزمة برعاية أممية لتأمين تصدير الحبوب إلا أن هذا الاتفاق بقي مرهون بواقع الأزمة مع غياب أي إلزامية لأطراف الأزمة بتنفيذه.

المبحث الثاني: مكانة الجزائر في خريطة الطاقة الدولية.

مع بداية تراجع إمدادات الطاقة الروسية اتجاه أوروبا سواء بتأثير العقوبات الغربية على شركات الطاقة الروسية أو كضغط من الإدارة الروسية على الغرب واعتبار الطاقة سلاح لمواجهة حزم العقوبات على روسيا، فالطاقة ضمن أهداف السياسة الخارجية الروسية تستخدم كنوع من الدبلوماسية من جهة وكأداة إستراتيجية لزيادة النفوذ[6]، هذا ما شكل ضغط على الدول الأوربية، كونها تعاني في الأصل من هشاشة في أمنها الطاقوي فهي لا تمتلك سوى 3.7 بالمائة من احتياطات النفط العالمية و2 بالمائة من الغاز واستهلاك يعادل 5/1 من الطاقة المنتجة في العالم حيث يستهلك ما يقارب 13مليون برميل يوميا من النفط وأكثر من 386 مليار متر مكعب[7]، فالطاقة هي القوة الدافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد. حيث يعتمد أمن الطاقة على المستوى الوطني كليًا على توافر الطاقة في جميع الأوقات[8]، هذا ما أصبح يشكل تهديدا لأمن الطاقة في اوروبا، فانطلاقا من هذا الواقع الطاقوي الأوربي بدأت الجزائر تصبح كبديل واقعي للطاقة الروسية وذلك بما تتوفر عليه الجزائر من إمكانات طاقوية متنوعة غازية وبترولية، فحجم انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر يبلغ 6.491.744 مليون قدم مكعب سنويا اعتبارا من 2015 لتحتل المرتبة الخامسة في العالم مع استهلاك داخلي يمثل 101 بالمائة من الاستهلاك العالمي حيث تحتل المرتبة 26 عالميا[9].

كما أن الجزائر تعتبر رائدة في انتاج الغاز الطبيعي في إفريقيا حيث تحتل المرتبة الثانية وتعتبر من بين الاكبر ثلاثة منتجين للنفط في افريقيا كما تمتلك ثالث أكبر إحتياطي من موارد الغاز الصخري في العالم[10].

وتصل احتياطات الجزائر من الغاز الصخري إلى 24 ألف مليار متر مكعب، وأكثر من 10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي، و6 آلاف مليار برميل من البترول، بحسب أرقام صادرة عن وزارة الطاقة الجزائرية في 2020[11].

أما الغاز المسال ووفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأمريكية فإن الجزائر ضمن قائمة أكبر عشرة (10) منتجين للغاز المسال في العالم للعام 2020، واحتلت المرتبة التاسعة عالمياً بإجمالي صادرات مقدرة ب10 مليون طن سنوياً. في حين تصدّرت قطر القائمة، لتحلّ كأول وأكبر منتج ومصدّر للغاز المسال في العالم، بإنتاج سنوي 83 مليون طن سنويا.

ومنذ 2015 تعرف الشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد الأوربي والجزائر تحولا هاما نحو الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة وتشجيع الاستثمار[12]، هذا بالإضافة للقرب الجغرافي بين الجزائر والقارة الأوربية مع وجود شبكة نقل عبر الأنابيب تعمل باتجاه أوروبا ويتعلق الأمر بالأنبوب الجزائري الايطالي والجزائري الاسباني – البرتغالي عبر البحر الأبيض المتوسط مما يجعل الغاز الجزائري منخفض التكلفة إذا ما قورن بالغاز الأمريكي أو القطري كبدائل محتملة لتزويد السوق الأوروبية،

هذا ويمكن للجزائر أن تصدر 10 مليار متر مكعب إضافية من الغاز الى أوروبا، بالإضافة لإمكانية تصديرها الكهرباء الخضراء، ففي عام 2021 قدمت وكالة التنمية الألمانية دراسة عن إمكانيات توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة المتجددة في الجزائر بحلول عام 2050، وأشارت الدراسة إلى "إمكانية إنتاج الجزائر الكثير من الكهرباء من الطاقة الشمسية اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر[13]،

فإمكانات الجزائر من الطاقة الشمسية كبيرة جدا حيث يتعدى متوسط مدة الإشعاع الشمسي 2600 ساعة في السنة ليصل إلى 3500 ساعة في المنطقة الصحراوية، بالإضافة لطاقة الرياح حيث كشف الأطلس ألرياحي الصادر في جانفي 2018 لتحديد الطاقة المولدة من الرياح أن الجزائرلها القدرة على توليد 172 تيراواط/ ساعة سنويا منها 37 تيراواط/ ساعة قابلة للاستغلال من الناحية الاقتصادية[14]، كما تسعى الجزائر إلى قدرة انتاجية حوالي 1700 ميغاواط أفاق 2030.

إن قطاع الطاقة يشكل أهمية بالغة في العلاقات الأوربية الجزائرية حيث الجزائر هي ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي الى دول الاتحاد باعتباره أهم سوق للغاز الجزائري.

وبحسب تقرير نشرته **منصة "ناتورال غاز إنتلجنس "NGI – المتخصصة**، تحت عنوان " Algeria Makes Ambitious Plans to Nearly Double LNG, Pipeline Exports". فإنّ ما يقرب من 85٪ من صادرات الغاز في الجزائر موجهة فعلياً لأوروبا[15].

لقد تشكلت مكانة الجزائر في خريطة الطاقة العالمية من بعد قانون تأمين المحروقات وإنشاء الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك والتي لعبت دورا استثماريا وتجاريا مكن الجزائر من دخول نوادي الدول المصدرة للبترول والغاز هذا ما جعلها شريك في الأمن الطاقوي الإقليمي لاسيما الأوربي وحتى العالمي في إطار منظمة الأوبك وفيما يلي:

رسم بياني رقم 1 يبين انتاج الجزائر من النفط الخام والمكثفات الغازية لغاية 2021 [16].

من خلال هذا الرسم البياني تتضح وتيرة إنتاج الجزائر فيما يتعلق بالنفط الخام والمكثفات والسوائل الغازية منذ 1965 لغاية 2021 والتي سلكت منحى تصاعدي لغاية 2006 حتى 2009 بعدها عرفت تراجعا كان سببه الرئيسي الأزمة الاقتصادية العالمية غير انه عاود الارتفاع بعد 2014 بوتيرة لم تدم طويلا حتى 2017 غير أنه ومما لاشك فيه فإن تفشي وباء كورونا بداية 2020 وما خلفه من أثار سلبية على الاقتصاد العالمي بسبب سياسات الإغلاق وتعطل سلاسل الإمداد قد أدى إلى كبح معدل الزيادة في قدرات الجزائر الإنتاجية من المواد الطاقوية بسبب انخفاض الطلب العالمي، غير أن اندلا ع الأزمة الأوكرانية والتحولات التي عرفها سوق الطاقة بسبب تعثر إمدادات الطاقة العالمية ساهم في زيادة الطلب على الإنتاج الطاقوي الجزائري، هذا فصلا عن عوامل أخرى لعبت دورا أساسيا في إبقاء معدلات الإنتاج سواء فيما يتعلق بالنفط أو الغاز عند حد معين ويتعلق الأمر بضوابط التي تحددها الأطر التكاملية مثل منظمة أوبيك و اوبيك+، والتي تعتبر الجزائر عضوا فيها.

رسم بياني رقم 2 يبين احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر لغاية 2021[17].

من خلال هذا الرسم البياني نجد أن حجم الاحتياطات المؤكدة التي تحوزها الجزائر من الغاز الطبيعي تتميز بالثبات مع تباينات طفيفة من سنة لأخرى، حيث عرف السنوات العشرين الأخيرة حالة من الانتظام في حجم الاحتياطات ويعود السبب ليس لعدم وجود احتياطات أكبر وإنما بسبب عوامل تقنية وتمويلية أكثر تأثيرا مثل حجم الاستثمار الأجنبي الذي بقي إلى حد بعيد مرتبط بقاعد 51/49. بالإضافة لعدم امتلاك بينية تحتية منافسة سواء في التخزين أو النقل مقارنة بتلك الموجودة في دول أخرى مثل قطر أو الإمارات أو روسيا.

المبحث الثالث: دور الطاقة في تعزيز مكانة الجزائر الدولية

يظهر دور الطاقة جليا في تمويل السياسات التنموية للدول المنتجة، كما تساهم الإيرادات من الطاقة في قدرة الدولة على تمويل استثماراتها الخارجية ما قد يعزز صورتها الخارجية باعتبارها دولة مانحة للمساعدات ودائنة، فهناك دول تعتمد في معظم إيراداتها على الطاقة كما هو حال دول الخليج التي تتبنى نهجا خارجيا يعزز مكانتها في العالم فدولة قطر تجعل من نموذج دبلوماسية المحفظة آلية دبلوماسية تتعزز بها مكانتها في الخارج كما تلعب دولا مثل السعودية والإمارات دور الدول المانحة اتجاه دولا عربية كمصر ولبنان والأردن بالإضافة لدول إسلامية أخرى، حيث استفادت مصر على سبيل المثال لا الحصر ما قيمته 22 مليار دولار من دول الخليج لتجاوز أزمتها الاقتصادية كان للسعودية وحدها حصة 15 مليار دولار كما أبرم صندوق الثروة الإماراتي ADQ صفقة بقيمة ملياري دولار لشراء حصص من شركات عامة مصرية،[18] كما تعمل الدول المنتجة للطاقة على تمويل مشاريع عالمية تعزز من خلالها صورتها مثل التظاهرات الرياضية والمعارض الدولية واحتضان فروع الشركات العالمية على أراضيها.

بالإضافة لدبلوماسية الكوارث كنوع من الدبلوماسية الشعبية حيث توجه الدول جزء من مواردها لدعم دول العالم في حالات الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، وفي حالة الجزائر باعتبارها نموذجا للاقتصاديات الريعية والتي تعتمد على الطاقة كمورد للاقتصاد بنسبة كبيرة فإنها تتبنى هذا النوع من التوجهات فالجزائر تعتبر دولة دائنة لكثير من الدول الإفريقية والعربية كما تقدم مساعدات مالية لدول عربية وإفريقية ولديها الكثير من الاستثمارات والمشاريع في الخارج كما أثبتت حضورها في المساعدات المتعلقة بالكوارث الطبيعية كما هو حال زلزال فبراير 2023 في كل من تركيا وسوريا حيث قدمت الجزائر مساعدة بقيمة 30 مليون دولار أمريكي لجمهورية تركيا و15 مليون دولار لسوريا[19] وقبله في إيران والكثير من الكوارث التي حصلت في دول عديدة.

وإجرائيا يمكن للجزائر تعزيز مكانتها الدولية من خلال الطاقة عن طريق:

- الاندماج أكثر في سلاسل الإمداد العالمية للطاقة من خلال إقامة بنية تحتية كالموانئ والمحطات الساحلية لتخزين وتوزيع المواد الطاقوية كالنفط والغاز المسال، فمن خلال الموقع البحري للجزائر بإمكانها أن تشكل نقطة تجميع عالمية للمنتجات الطاقوية وتخزينها وإعادة توزيعها نحو الأسواق العالمية.
- العمل على تنويع الشراكات سواء البحث عن أسواق جديدة كالسوق الأسيوية و أمريكا اللاتينية أو توسيع التقليدية منها كالسوق الايطالي والاسباني، كذلك تنويع الشركاء الدوليين من أجل زيادة الاستثمار و الاستغلال الطاقوي في الجزائر كالطاقات المتجددة التي تحتاج الى شراكات تكنولوجية هامة أو الطاقات التقليدية التي تحتاج الى مزيد من التطوير.
- توسيع أسطول النقل البحري عن طريق شراء أو تأجير الناقلات العملاقة.
- الزيادة في مد الأنابيب نحو أوربا سواء أنابيب الجزائر/ أوربا مثل أنبوب البحر الأبيض المتوسط الذي ساعد غي تجاوز أزمة الأنبوب الجزائري الأوربي عبر المغرب أو إفريقيا/ أوربا مثل الأنبوب النيجيري نحو أوربا. الذي ينطلق من حقول الغاز بدلتا نهر النيجر جنوبي البلاد، على مسافة 1040 كيلومترا إلى حدود النيجر شمالا.
- العمل على توطين الصناعات الطاقوية من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي وتمويل البحث والتكوين في مجالات الطاقات سواء التقليدية أو المتجددة وإنشاء إطار قانوني يدعم ويحمي هذا التوجه.
- كما يجب على صانع القرار الجزائري الاعتماد أكثر على النماذج الاستشرافية كآلية للتنبؤ بمستقبل سوق الطاقة والتحول الحاصل فيه، بالإضافة لطبيعة وحجم الأزمات المستقبلية التي يمكن أن تحدث في النظام الدولي سواء أمنيا أو إقتصاديا، فبدون استشراف للمستقبل لا يمكن للجزائر أن تواجه حجم التحديات المتزايدة التي تحدث في سوق الطاقة العالمي من تحول متسارع نحو الطاقات المتجددة في ظل تنافس دولي يكاد يقضي على تلك الاقتصادات الطاقوية الصغيرة والتي تعتبر الجزائر من بينها.

المبحث الرابع: تحديات تعزيز مكانة الجزائر الدولية من خلال الطاقة.

عطفا على ما سبق تواجه الجزائر في سعيها لتعزيز مكانتها الدولة جملة من التحديات منها ما يتعلق بقطاع الطاقة حيث تشتد المنافسة بين مجموعة من المنتجين الدوليين سواء دولا كانت أو شركات و ينعكس ذلك التنافس في

شكل تنويع إمدادات الطاقة من طرف المستوردين فالأوربيين على سبيل المثال وبعد التقلبات التي عرفتها إمدادات الطاقة الروسية سواء بسبب العقوبات الغربية على روسيا أو بسبب اتخاذ روسيا من الطاقة آلية للضغط على الدول الأوربية بسبب مواقفها اتجاه الأزمة الأوكرانية فإن الأوربيين اتجهوا إلى موردين آخرين مثل قطر والولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا والنرويج من أجل التخلص من التبعية للطاقة الروسية، ففي ظل انتاج منخفض من الغاز والبترول مقارنة بالموردين المحتملين لتعويض حصة روسيا في السوق الأوربية وفي ظل غياب بنية تحتية كالمحطات الساحلية القادرة على استيعاب مخزونات كبيرة من الغاز المسال والنفط، وحجم أسطول ضئيل من ناقلات النفط والغاز مقارنة بدول أخرى فإن حجم التحديات التي تواجه الجزائر أكبر وأكثر تعقيدا إذا ما أرادات التأثير بقوة في إمدادات الطاقة الدولية وبناء الأمن الطاقوي في مجاله الإقليمي، بالإضافة لهذا فإن سوق الطاقة التقليدي والمتمثل في الوقود الاحفوري والغاز يتجه إلى تحولات كبرى مثل التحول نحو الطاقات المتجددة والعودة لاستخدام الطاقة النظيفة، فبالرغم من هذا الاندفاع العالمي على مصادر الطاقة التقليدية وبروز الجزائر كمصدر آمن للطاقة فإن مستقبل الطاقة ينذر بتحولات كبرى تتمثل بالأساس في سعي الدول الصناعية ذات الاستهلاك الواسع للطاقة الاحفورية التحول إلى مصادر طاقة أكثر استدامة فالصين مثلا تسعى بحلول 2060 الى بلوغ مرحلة الحياد الكربوني من خلال التقليل من انبعاثات الكربون والتحول إلى المزيج الطاقوي من خلال المزج بين الطاقات النظيفة وتقليل الاعتماد المفرط على الطاقات التقليدية الملوثة[20]، في حين نجد دولا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان واستراليا ونيوزيلندا بلغت مراحل متقدمة من التحول إلى مصادر نظيفة للطاقة وبناء استراتيجيات مستقبلية من اجل الانتقال الطاقوي الكامل، يأتي هذا في ظل نهج أممي لبناء تحالف عالمي من أجل تحييد أثر الكربون بحلول عام 2050[21] وهذا ما يشكل ضغطا مباشرا على إنتاج الجزائر من الطاقة التقليدية حيث لا تملك الجزائر قدرة تنافسية في هذا المجال رغم ما تحوزه من إمكانات كبيرة ومتنوعة في مجال الطاقات المتجددة كالحقول الشمسية، فالعامل التكنولوجي مثلا يعتبر من أهم العوائق التي تمنع تطوير قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر كون هذه التكنولوجيات مازالت في بداية التطوير في ظل تنافسية عالية بين الدول الأوربية والصين، يضاف لهذا افتقار الجزائر للخبرات الفنية والصناعة المحلية المتعلقة بهذا التحول الطاقوي، بالإضافة للعوائق القانونية التي لا تحاكي سعي الجزائر لتنويع أمنها وتحولها الطاقوي، بالإضافة للتكلفة الباهظة لمشاريع الاستثمار في الطاقات المتجددة ونقص البنية التحتية المحلية القادرة على استيعاب سياسات ومشاريع التحول نحو الطاقات المتجددة[22].

كما أن اعتماد الجزائر المفرط على صادرات الهيدروكربونات مقابل انخفاض تغلغل مصادر الطاقة المتجددة رغم إمكاناتها الضخمة يشكل نقطة ضعف تعيق قدرتها على المنافسة فحسب مؤشر الطاقة العالمي خلال الفترة من 2010 إلى 2020 فالجزائر تسجل نتائج جيدة في أمن الطاقة من خلال قدرتها اعلى تلبية الطلب المحلي الكامل إلا أن الاستدامة جد ضعيفة فقد حصلت على المرتبة 69 عالميا حسب مؤشر الطاقة العالمي trilemma [23].

هذا بالإضافة الى تحدى يتعلق بتفسير الأمن الطاقوي في حد ذاته وفهم كل طرف لمصلحته بين كل من الدول المنتجة من بينها الجزائر وبين الدول المستوردة من بينها الدول الأوربية باعتبارها دولا مستوردة للطاقة فبنسبة للجزائر تفسر الأمن الطاقوي بتدفق مستقر للصادرات من الطاقة بسعر معقول يمكن أن يضمن معدل كاف من

الاستثمار في الطاقة بالإضافة لتحقيق التنمية الاقتصادية العامة لقد تشكل هدا الفهم بسبب الآثار التي خلفتها تراجعات أسعار الطاقة على التنمية المحلية للدول المنتجة كما حدث في الجزائر ودول الخليج وفنزويلا بعد 2014 عندما تراجعت أسعار المحروقات في الأسواق الدولية مما فرض إعادة النظر في نموذج التنمية ككل، أما بالنسبة للدول المستوردة فالأمن الطاقوي يقوم على توفر المواد الطاقوية بشكل مستمر وبأسعار معقولة كما عرفته وكالة الطاقة الدولية على أنه توافر مصادر الطاقة دون انقطاع وبأسعار معقولة في متناول الجميع[24].

ومن التحديات ما يتعلق ببنية النظام الدولي، حيث تختلف الاستجابة المتعلقة بالدولة لضغوط البيئة الدولية وفقا لطبيعة النظام الدولي وطبيعة التغييرات فيه من تغييرات إستراتيجية تؤثر على توزيع وتوازنات القوة، مما يؤدي بالدولة لاستجابة إستراتيجية تعيد من خلالها تموقعها وتحالفاتها الإستراتيجية[25] فقد أفرزت الأزمة الأوكرانية استقطابا دوليا حادا وجدت الدول الصغرى نفسها مجبرة على الانحياز لأحد طرفي الأزمة فالضغوط الدولية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على الكثير من الدول من أجل اتخاذ موقف لصالح المعسكر الغربي الداعم لأوكرانيا، وطبيعة العلاقات الروسية الجزائرية والتي تصنف في خانة التحالفات التقليدية يجعل من الصعب على الجزائر اتخاذ موقف سواء اتخاذ الطاقة كنوع من أنواع الضغط على الدول الأوربية والذي قد يفسر كشكل من أشكال التحالف مع روسيا و الانحياز لأحد طرفي الأزمة، كما لا تستطيع الاستحواذ على حصة روسيا من سوق الطاقة اتجاه أوروبا بسبب ضعف القدرة الإنتاجية للجزائر بسبب عدم وجود بنية تحتية جاهزة تستوعب حجم الطلب الكلي الأوربي على الطاقة وهذا مقارنة بنظيرتها الروسية التي تتوفر على إمكانات إنتاجية ضخمة وبنية تحتية جاهزة، رغم هذا حاولت الجزائر الاستفادة أكثر من هذا التراجع الروسي، وتترجم ذلك في زيادة ضخ الغاز نحو السوق الايطالية، مع تبلور يقين أوربي أن الجزائر شريك موثوق في مجال الطاقة .

وإجمالا يشكل الاستقطاب الدولي أحد أهم التحديات التي تواجه الدول الصغرى ككل والجزائر من بينها في التخلص من ضغوط النظام الدولي، ليس في مجال التحالفات الاقتصادية بل يتعداه إلى حالة الضغوط العسكرية كالتدخل العسكري أو الإنساني من أجل إحداث تغيير في سياسات الدول الصغرى، بما لا يتعارض وسياسات القوى الكبرى مما يجبر الكثير من الدول الصغرى على مسايرة الركب كإستراتيجية لعدم التصادم مع قوة كبرى وتحقيق قدر من المصالح التي لا تشكل أي تهديد لتلك القوى[26].

الخاتمة:

تتغذى المكانة الدولية لأي دولة عبر مجموعة من العوامل المتداخلة مثل إدراك الدولة لقوتها، بالإضافة لحجم الإمكانات التي تتشكل منها هذه القوة، كذلك طبيعة الفرص والتحديات التي تنتجها بنية النظام الدولي حول هذه الدولة، وفق هذا السياق تعتبر الجزائر من الدول التي تسعى الى بناء مكانة دولية من خلال إدراكها لقوتها التي تتشكل من عناصر قوة مادية وغير مادية، فعامل الطاقة مثلا وما تحوزه الجزائر من خيارات فيه، وفي ظل تحولات دولية راهنة يشهدها النظام الدولي يعتبر مدخل ملائم لتقييم هذه المكانة ومدى إدراك وسعي الجزائر لها، إن مجال الفرص التي يمكن للجزائر استغلالها من خلال الاستثمار في مجال الطاقة كالاندماج أكثر في الإمدادات العالمية للطاقة قد يعزز الدور الدولي للجزائر في بناء الأمن الطاقوي العالمي والذي قد يتعداه نحو مسارات أمنية أخرى

كشريك موثوق ومستدام، غير أن حجم التحديات يتزايد بتزايد وتيرة التحولات الدولية حيث تزيد الضغوط على الدول الصغرى إذا ما حاولت الاستفادة من مخرجات هذا التحول الذي قد يتعارض مع مصالح تقليدية لقوى كبرى ومركزية في النظام الدولي، لقد وجددت الجزائر نفسها أمام فرص حقيقية كاعتبارها بديلا واقعيا لأوربا لتعويض إمدادات الطاقة الروسية، غير ان سعي الجزائر نحو ذلك يتعارض وطبيعة العلاقات الروسية الجزائرية التي تصنف ضمن خانة التحالفات الإستراتيجية من جهة وبالتالي عد م قدرتها على منافسة الجانب الروسي في استخدام الطاقة كآلية ضغط على سوق الطاقة ومن جهة ثانية حجم الاستقطاب الدولي الذي يفرض على الجزائر عدم استخدام الطاقة كآلية لدعم الضغوط على أسواق الطاقة من أجل مزايا مادية وإستراتيجية، من هنا فإن صانع القرار الجزائري مطالب إلى حد كبير بإيجاد حلول وبناء سيناريوهات للموازنة بين حجم الفرص والتحديات التي تنتجها تحولات النظام الدولي في مجال الطاقة بما لا يتعارض والمصلحة القومية للجزائر وبما لا يستفز استقرار النظام الدولي القائم.

قائمة المراجع:

الرسائل الجامعية

غريب نوح، **أثر العامل الطاقوي على مكانة الجزائر الدولية وعلاقتها بالدول الكبرى**(أطروحة دكتوراه) غير منشورة جامعة وهران 2 الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019.

المقالات

1. رياض بوزرب، المكانة في السياسة الدولية: بين القدرات المادية والاعتراف الاجتماعي، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية** م. 06 ، ع.01 جوان 2021 ، ص ص.245-262.
2. رفيقة عباس،مكانة الجزائر حسب مؤشر الطاقة العالمي 2020 trilemma ، **مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال**، م.10. ع.01. 2021، ص ص. 250-271.
3. زينب عبد العال سيد رمضان، تداعيات الأزمة الجيوبوليتكية الروسية الأوكرانية على النظام العالمي: دراسة في الجغرافيا السياسية، **مجلة كلية الآداب** جامعة قنا العدد 57 أكتوبر 2022 ، ص ص 378 -432.
4. كرار عباس متعب، باسم ويس مراد، الجزائر: دراسة في المقومات الإستراتيجية، **مجلة المعهد** جامعة كربلاء العراق ع. 10 2022 ص ص. 293- 318.
5. عائشة بن النوي، الأمن الطاقوي في الجزائر : رؤية تحليلية للبرنامج الزطني للطاقات المتجددة للفترة مابين 2011-2030، " **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** م 04، ع.02 2021 ، ص ص. 283-303.
6. الدين هرمز، دريد العيسى، باسل محمد زينة ، "متغيرات النظام الاقتصادي العالمي بعد الأزمة الأوكرانية " **مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد .44، العدد. 6 ،2022 ص ص. 134 -155
7. قحطان كاظم الخفاجي، معمر منعم العمار، الدولة وأنماط الاستجابة لحركة التغيير الدولية، **مجلة قضايا سياسية**، ع49/48، 2017، ص ص. 429-459.
8. سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** ، العدد 13يانير 2022 ص ص . 122- 153

9. نوح غريب، الأمن الطاقوي الأوروبي بين الوطنية والفوق قومية، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية** ، م.12، ع.02 ديسمبر 2021، ص ص 11-51.

10. صبرينة مزياني، مكانة الموارد الطاقوية المتجددة في الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات ، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، ع.02 (ديسمبر.2017، ص ص. 297-308.

مداخلات:

سعاد جبار، سعاد ماحي، الطاقة في الجزائر: موارد وإمكانات مداخلة مقدمة **للمؤتمر الاول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية** جامعة سطيف 1 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015

مواقع إلكترونية:

1. أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى : نحو نظرية عامة **مجلة العلوم السياسية** جامعة بغداد ، العدد44 2012

على الرابط

https://www.iasj.net/iasj/article/61610

2. حوسين بلخيرات، " **استراتيجيات الدول الصغرى في مواجهة القوى الكبرى**، المعهد المصري للدراسات افريل 2018 تم الاطلاع 12 افريل 2023

https://eipss-eg.org/

3. **إكتشافات نفطية . كيف تستفيد الجزائر من ثرواتها في ظل أزمة الطاقة العالمية** ؟ تاريخ الاطلاع 15 افريل 2023. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/14/

4. لمى الخاير ، **الغاز الجزائري : هل يصبح بديلا عن الغاز الروسي في أوروبا؟**، تاريخ الاطلاع 10 أفريل 2023 https://www.bbc.com/arabic/business-63248600

؟ تاريخ الاطلاع 15 افريل 2023.

5. سيرجيو ماتالوتشي ، **هل يمكن أن تساهم الجزائر في تحقيق أمن الطاقة الاوربي** تاريخ الاطلاع 11 أفريل 2023 https://p.dw.com/p/4AovE

6. محمد عبدالعزيز، **المعونة مقابل الأمن: الدينامية الخليجية المصرية لدعم الاقتصاد في مصر**، تاريخ الاطلاع: 17 أفريل 2023.في

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almwnt-mqabl-alamn-aldynamyt-alkhlyjyt-almsryt-ldm-alaqtsad-fy-msr

7. **الجزائر تقدم 30مليون دولار لتركيا و15 مليوند دولار لسوريا تضامنا معهما** ، تاريخ الاطلاع 17 أفريل 2023في https://www.aps.dz/ar/algerie/139330-30-15

8. **تحييد أثر الكربون بحلول عام 2050: المهمة الاكثر إلحاحا في العالم،** تاريخ الاطلاع 18 أفريل 2023 https://news.un.org/ar/story/2020/12/1067372

المراجع الاجنبية

كتب

Krishna J. Khatod, Vikrant P. Katekar, Sandip S. Deshmukh " Energy security challenges of developing countries: a pragmatic assessment" Edited by: Muhammad Asif، **Handbook of Energy and Environmental Security** (King Fahd University of Petroleum and Minerals Dhahran, Saudi Arabia Elsevier Inc2022) Pages 127-169.

مقالات

Elias Götz, Status Matters in World Politics, ***International Studies Review***, Volume 23, Issue 1, March 2021, - Pages 228–247, https://doi.org/10.1093/isr/viaa046

Smriti Mallapaty How China could be carbon neutral by mid-century**18/04/2023 in https://www.nature.com/articles/d41586-020-02927-9**

[1] للمزيد حول مفهوم المكانة في العلاقات الدولية أنظر

رياض بوزرب، المكانة في السياسة الدولية: بين القدرات المادية والاعتراف الاجتماعي، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية** م. 06 ، ع.01 جوان 2021 ، ص ص.245-262.

[2] Elias Götz, Status Matters in World Politics, ***International Studies Review***, Volume 23, Issue 1, March 2021, Pages 228–247, https://doi.org/10.1093/isr/viaa046

[3] للمزيد حول المقومات الإستراتيجية للجزائر أنظر:

كرار عباس متعب، باسم ويس مراد، الجزائر: دراسة في المقومات الاستراتيجية، **مجلة المعهد** جامعة كربلاء العراق ع. 10 2022 ص ص. 293- 318.

[4] زينب عبد العال سيد رمضان، تداعيات الأزمة الجيوبوليتكية الروسية الأوكرانية على النظام العالمي: دراسة في الجغرافيا السياسية، **مجلة كلية الآداب** جامعة قنا العدد 57 أكتوبر 2022 ، ص ص 378 -432.

[5] نور الدين هرمز، دريد العيسى، باسل محمد زينة ، "متغيرات النظام الاقتصادي العالمي بعد الازمة الاوكرانية " **مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد .44، العدد. 6 ،2022 ص ص. 134 -155

[6] سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** ، العدد 13يانير 2022 ص ص . 122- 153

[7] نوح غريب، الأمن الطاقوي الاوروبي بين الوطنية والفوق قومية، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية** ، م.12، ع.02 ديسمبر 2021، ص ص 11-51.

[8]Krishna J. Khatod, Vikrant P. Katekar, Sandip S. Deshmukh " Energy security challenges of developing countries: a pragmatic assessment" Edited by: Muhammad Asif، **Handbook of Energy and Environmental Security** (King Fahd University of Petroleum and Minerals, Dhahran, Saudi Arabia Elsevier Inc2022) Pages 127-169.

[9] لمى الخاير ، **الغاز الجزائري : هل يصبح بديلا عن الغاز الروسي في أوروبا؟**، تاريخ الاطلاع 10 أفريل 2023 https://www.bbc.com/arabic/business-63248600

[10] سعاد جبار، سعاد ماحي، الطاقة في الجزائر: موارد وإمكانات مداخلة مقدمة **للمؤتمر الاول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية** جامعة سطيف 1 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015

[11] " **إكتشافات نفطية . كيف تستفيد الجزائر من ثرواتها في ظل أزمة الطاقة العالمية** ؟ تاريخ الاطلاع 15 افريل 2023.
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/14/

[12] لمى الخاير، مرجع سابق
على الرابط https://www.bbc.com/arabic/business-63248600

[13] سيرجيو ماتالوتشي ، **هل يمكن أن تساهم الجزائر في تحقيق أمن الطاقة الاوربي** تاريخ الاطلاع 11 أفريل 2023
https://p.dw.com/p/4AovE

[14] عائشة بن النوي، الأمن الطاقوي في الجزائر : رؤية تحليلية للبرنامج الزطي للطاقات المتجددة للفترة مابين 2011-2030، " **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** م 04، ع.02 2021 ، ص ص. 283-303.

[15] "كيف تخطط الجزائر لأن تكون رائدا عالميا في انتاج وتصدير الغاز المسال؟" مرجع سابق

[16] https://attaqa.net/2021/04/26/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D8%B6%D9%88-%D9%81%D9%8A-%D8%A3/

[17] المرجع نفسه.

[18] محمد عبدالعزيز، **المعونة مقابل الأمن: الدينامية الخليجية المصرية لدعم الاقتصاد في مصر**، تاريخ الاطلاع: 17 أفريل 2023.في
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almwnt-mqabl-alamn-aldynamyt-alkhlyjyt-almsryt-ldm-alaqtsad-fy-msr

[19] **الجزائر تقدم 30مليون دولار لتركيا و15 مليوند دولار لسوريا تضامنا معهما** ، تاريخ الاطلاع 17 أفريل 2023في
https://www.aps.dz/ar/algerie/139330-30-15

[20] 18/04/2023،**How China could be carbon neutral by mid-century** Smriti Mallapaty in
https://www.nature.com/articles/d41586-020-02927-9

[21] **تحييد أثر الكربون بحلول عام 2050: المهمة الاكثر إلحاحا في العالم**، تاريخ الاطلاع 18 أفريل 2023
https://news.un.org/ar/story/2020/12/1067372

[22] صبرينة مزياني، مكانة الموارد الطاقوية المتجددة في الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات ، **مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية**، ع.02 (ديسمبر.2017، ص ص. 297-308.

[23] رفيقة عباس،مكانة الجزائر حسب مؤشر الطاقة العالمي 2020 trilemma ، **مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال**، م.10.ع.01. 2021، ص ص. 250-271.

[24] غريب نوح، **أثر العامل الطاقوي على مكانة الجزائر الدولية وعلاقتها بالدول الكبرى**(أطروحة دكتوراه) غير منشورة جامعة وهران 2 الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019، ص. 32.

[25] قحطان كاظم الخفاجي، معمر منعم العمار، الدولة وأنماط الاستجابة لحركة التغيير الدولية، **مجلة قضايا سياسية**، ع49/48 2017، ص ص. 429-459.

[26] للمزيد حول الدول الصغرى أنظر حوسين بلخيرات، " **استراتيجيات الدول الصغرى في مواجهة القوى الكبرى**، المعهد المصري للدراسات افريل 2018 تم الاطلاع 12 افريل 2023
https://eipss-eg.org/

أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى : نحو نظرية عامة **مجلة العلوم السياسية** جامعة بغداد ، العدد44 2012
على الرابط: https://www.iasj.net/iasj/article/61610